دور الكويت في التنمية التعليمية والصحية والثقافية في الامارات المتصالحة (خلال الفترة ١٩٤٥- ١٩٧١م) (*)

الباحث/ على خلفان عبد الله خلفان النقبى

باحث ماجستير

إشراف: د. عبد الله سليمان المغنى

أستاذ مشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الشارقة – دولة الإمارات العربية

الملخص

سيُعنى هذا البحث بدراسة دور الكويت في التنمية التعليمية والصحية والثقافية في الإمارات المتصالحة خلال الحقبة التاريخية (١٩٤٥-١٩٧١) وذلك من خلال استعراض التطور التاريخي للعلاقات الإماراتية الكويتية والتركيز أهم المحطات التاريخية التي أسهمت بصورة مباشرة في ترسيخ التواصل وذلك من خلال إمارات الساحل في المجال التعليمي والصحي والثقافي وقد امتدت العلاقة وتوثقت بعد قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة وإنضمام الدولة فيما بعد لمجلس التعاون الخليجي كما وقفت دولة الإمارات من الأزمة الكويتية العراقية من الجانب السياسي والعسكري وتقديم يد العون والمساعدة الإنمائية للأشقاء الكويتين.

مسيرة مجلس التعاون الخليجي، بما يحقق المصالح المشتركة بينهما، وتوضيح دور الكويت في دعم الإمارات تعليمياً وصحياً واجتماعياً، والتي حرصت الكويت من خلالها على دعم أركان قيام الاتحاد، وتأطير أواصر التعاون المشترك بين الإمارات والكويت تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى إبراز موقف دولة الإمارات من الأزمة الكويتية العراقية، واستعراض الموقف السياسي والعسكري لدولة الإمارات تجاه الأزمة الكويتية العراقية، وتقديم يد العون والمساعدة الإغاثية للأشقاء في دولة الكويت.

(*) مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠٢٢، العدد الستون

وسوف تستسقي هذه الدراسة مادتها في المقام الأول من الوثائق غير المنشورة المرتبطة بتلك الفترة التاريخية الهامة، فضلاً عن الوثائق البريطانية والمصادر العربية والأجنبية، ولا نغفل كذلك ما ورد في المراجع اللاحقة من معلومات ذات الصلة، كما ستعتمد الدراسة على إجراء المقابلات مع المعاصرين للفترة التاريخية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: (التعليم، الثقافة، الصحة، العلاقات، العلاقات الإماراتية الكويتية)

Kuwait's role in educational, health and cultural development in the reconciled UAE

(During the period 1945 – ١٩٧١ AD)

Abstract

This research will study the Kuwait's role in educational, health and cultural development in the reconciled UAE during the historical era (1945-1971) by reviewing the historical development of Emirati-Kuwaiti relations in the past, and focusing on the most important historical stations that directly contributed to the consolidation of communication through The coastal emirates in the educational, health and cultural fields. The relationship extended and strengthened after the establishment of the United Arab Emirates and the subsequent joining of the Gulf Cooperation Council. The Emirates also stood by the Kuwaiti-Iraqi crisis from the political and military side and provided a helping hand and development assistance to the Kuwaiti brothers.

The march of the Gulf Cooperation Council, in order to achieve their common interests, and to clarify the role of Kuwait in supporting the UAE educationally, healthily and socially, through which Kuwait was keen to support the pillars of the establishment of the union, and to frame the bonds of joint cooperation between the Emirates and Kuwait under the umbrella of the Gulf Cooperation Council, in addition to highlighting the position of the State of The Emirates from the Kuwaiti-Iraqi crisis, and a review of the political and military position of the UAE towards the Kuwaiti-Iraqi crisis, and providing a helping hand and relief assistance to the brothers in the State of Kuwait.

This study will draw its material primarily from unpublished documents related to that important historical period, as well as British documents and Arab and foreign sources. studying.

Key Words : Education ،Culture ،Health ،Relations ،UAE-Kuwait Relations

المقدمـــة:

لطالما تميزت العلاقات الإماراتية- الكويتية بروابط وصلات قوية متجزرة تاريخياً و امتدت بين البلدين لفترات ماضية، تلك العلاقات التي أنشأها وأسس لها قادة البلدين الشقيقين منذ سنوات مضت قبل تأسيسهما، وما زالت القيادات الرشيدة في البلدين تعمل على ترسيخها، تلك العلاقات التي يربطها الكثير من العادات والتقاليد والتاريخ المشترك، استمرت مع مرور الزمن وأصبحت مثالاً يحتذى به للعلاقات الأخوية بين الدول.

تعد العلاقات بين الإمارات والكويت إحدى العلاقات المتميزة على المستويين الخليجي والعربي، والتي تجاوزت بفعلها وزخمها حدود البلدين والشعبين الشقيقين، ليمتد إشراقها إلى باقي الأخوة في الوطن العربي وباقي أنحاء العالم. ولا يقف النظر إليها باعتبارها مجرد روابط أخوية رسمتها الجغرافيا وصنعها التاريخ، بقدر ما هي استثمار لكل المعطيات صوب الرقي الحضاري الذي يحفظ للأمة كرامتها ومجدها، ويكرس عاليا مفاهيم العمل العربي المشترك في كافة المجالات غايته زيادة العمل العربي تعميقا وتطويرا باعتباره المدخل الطبيعي لتعزيز العلاقات بين الدول العربية.

مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها:

تستند العلاقات الإماراتية الكويتية إلى جذور راسخة من التعاون المشترك ووحدة المصير في مراحل مختلفة من التاريخ، حيث كانت دولة الكويت ولا تزال تحتل موقعاً خاصاً في وجدان شعب الإمارات. ويلاحظ أن موضوع الدراسة بما يمثله من حقبة تاريخية هامة تظهر متانة العلاقة بين البلدين، فإنه يطرح أسئلة بحثية تحتاج إلى استقصاء دقيق للوصول إلى تكوين مقاربة لما كانت عليه العلاقات قبل قيام اتحاد الإمارات، والسياق الثقافي والتعليمي والصحي الذي واكب مسيرة تطورها، **ومن هذه الأسئلـــة:**

ما جذور العلاقات التاريخية بين الإمارات والكويت؟ وما هو دور الكويت في دعم الإمارات في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية؟ وما هو موقف السلطات البريطانية من دعم الكويت للتعليم في الإمارات؟

ولهذه الأسباب جميعاً تم اختيار هذا الموضوع لتسليط الضوء على العلاقات التاريخية بين الإمارات والكويت، حيث لوحظ أن معظم الدراسات التاريخية المتخصصة في هذا المجال، والتي تعرضت للعلاقات بين البلدين، كانت من غير تركيز كافٍ في كافة المجالات، وخاصة فيما يتعلق بالحقبة الزمنية (١٩٤٥ و١٩٧١)، حيث كان الحديث عنها موجزاً ولا يروي ظمأ الباحث العلمي.

منهج الدراسة:

سيعتمد هذا البحث على كل من المنهج الاستردادي وذلك من خلال استرجاع الأحداث التاريخية الهامة للعلاقات التاريخية بين الإمارات والكويت بطريقة علمية للكشف عن دقتها والتأكد من صحتها وفهم ملابساتها. وذلك من خلال الرجوع إلى الوثائق التاريخية والمصادر الأصلية والمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تقتصر هذه الحدود في الفترة التاريخية ما بين ١٩٤٥ – ١٩٧١م
- **الحدود المكانية:** منطقة الإمارات – الكويت.

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاع الباحث عن موضوع الدراسة، تبين وجود دراسات سابقة، ولكن لم تكن كافية بموضوع الدراسة بالفترة الزمنية في نطاق البحث

بشكل متكامل، حيث أن معظم الدراسات السابقة لم تركز على كافة مجالات العلاقات بين الدولتين، وتم التركيز فقط على العلاقات الثقافية والعلاقات الاقتصادية، ولم تتطرق بشكل مركز إلى باقي جوانب المجالات السياسية والتعليمية والاجتماعية، **ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:**

١) **دراسة (فيصل المندوس، ٢٠٠٩) بعنوان (تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة : ١٩٤٩-١٩٧١)** استعرضت الدراسة دور تلك الخدمات الصحية وتطويرها في الإمارات المتصالحة وعلى توثيق العلاقات السياسية بين حكام تلك الإمارات والتنافس الذي وجد قبل فترة الخمسينات من القرن الماضي لإنشاء خدمات صحية في الإمارات المتصالحة لأهداف سياسية ودينية وقومية مختلفة، ودخول الحركات التبشيرية على الخط بإنشاء العيادات الصحية.

٢) **دراسة: (عبد الله سليمان المغني، ٢٠٠٩) بعنوان (سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٧١):** فترة مهمة من الفترات التي عاشتها دولة الإمارات قبل الاتحاد، حيث كانت تعرف باسم "الإمارات المتصالحة" أو "إمارات الساحل" ويسلط الضوء هنا على قضية التعليم في تلك الفترة في ظل سياسة بريطانيا ويتتبع السياسة ومراحلها التنفيذية واشتمل الكتاب على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. وتناول المؤلف في الفصل الأول مواقف بريطانيا من المساعدات التعليمية وتحليلاً شاملاً لهذه المواقف المعلنة. أما الفصل الثاني فتناول العوامل التي أثرت في السياسة التعليمية التي انتهجتها بريطانيا بالنسبة لإمارات الساحل. وتناول الفصل الثالث والأخير الدوافع الحقيقية لبريطانيا والتي جعلتها تتبنى التعليم المهني بالذات في إمارات الساحل.

٣) **دراسة: (محمد حسن الحربي، ٢٠٠٨) بعنوان (تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة).** تناولت الدراسة المراحل التي مر بها التعليم

في الإمارات وذلك من عهد المطاوعة أو مدرسي الكتاتيب إلى التعليم النظامي المتطور، واستعرضت الدراسة جهود الكويت في دعم التعليم بالإمارات قبل الاتحاد ١٩٥٣-١٩٧١، حيث أن للكويت دور في دعم كل إمارات الساحل في المجالات كافة، لاسيما في مجال التعليم حيث تم افتتاح بعض المدارس كالتيمية المحمودية في ١٩٠٧م، والوهيبية، والإصلاح، وفي دبي المدرسة الأحمدية التي افتتحت عام ١٩١٢م. وبوجه عام نلاحظ أن هذه الدراسة ركزت فقط على تطور التعليم في الإمارات وبيان جهود دولة الكويت في دعم التعليم قبل الاتحاد، ولم تتطرق بشكل تفصيلي عن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدولتين.

خطة البحث:

- المبحث الأول: **دور الكويت في دعم منطقة الإمارات في مجال التعليم قبل الاتحاد**
- المبحث الثاني: **دور الكويت في تقديم الخدمات الصحية في إمارات الساحل**
- المبحث الثالث: **دور الكويت في المجال الثقافي لإمارات الساحل (الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي بالكويت وتلفزيون الكويت من دبي)**
- **الخاتمـــة**

قائمـــة المراجـــع

دور الكويت في دعم منطقة الإمارات في مجال التعليم قبل الاتحاد

المساعدات التعليمية الكويتية:

مثلت المبادرة الكويتية أولى المساعدات التعليمية العربية لمنطقة إمارات الساحل والتي أتت استجابة لدعوة قدمها حاكم الشارقة الأسبق صقر بن سلطان القاسمي لأمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ – ١٩٦٥) لزيارة الشارقة، فاستجاب حاكم الكويت وقام بزيارة إلى الشارقة عام ١٩٥٢، وكان من ضمن برنامج زيارة الحاكم القيام بجولة تفقدية في مدرسة «الإصلاح » وهي المدرسة الوحيدة في الساحل آنذاك، والتي أعيد افتتاحها بعد الحرب العالمية الثانية. وقد استقبل الحاكم بحفاوة بالغة حيث حياه أحد التلاميذ بكلمة ترحيب وطلب من الحاكم النظر بعين العطف والمساعدة إليهم، واعتبارهم كأبنائه في الكويت، وقد تفضل سموه خلال الزيارة بارتجال كلمة أعرب فيها عن ثقته التامة بأبناء إمارات الساحل واعتبارهم كأبناء الكويت، ووعدهم بإرسال من سيتولى شؤون التعليم، وتعد زيارة الشيخ عبد الله السالم الصباح إلى الشارقة في تلك الفترة بمثابة البداية الحقيقية التي مهدت لنشأة التعليم الحديث في منطقة الساحل حينما استجاب لطلب نشر التعليم وبناء المدارس في منطقة إمارات الساحل.[١]

وبعد عودة الأمير إلى الكويت أرسل وفدا برئاسة عبد العزيز حسين مدير التعليم في دائرة المعارف الكويتية آنذاك للقيام بتلك المهمة، فقام بزيارات الحكام إمارات الساحل من أجل التباحث معهم في شؤون التعليم ومعرفة حاجة منطقة الساحل من المدارس والمدرسين، كما عرض الوفد الكويتي إرسال عدد من أبناء الساحل للدراسة في الكويت لإكمال تعليمهم هناك، إلا أن الحكام الذين رحبوا بتلك الزيارة اقترحوا بدلا من ذلك أن تقدم الكويت دعماً مالياً لإنشاء مجموعة من المدارس في الساحل وإرسال عدد من المعلمين للتدريس للطلاب في الساحل، وقد تعهد عبد العزيز حسين بمحاولة إقناع الحكومة الكويتية بهذا الاقتراح، وقد وجدت مقترحات حكام إمارات

الساحل بإرسال المعلمين إلى إمارات الساحل صدر رحبة من الكويتيين الذين استجابوا لمقترحاتهم ووافقوا على الفور على إرسال أول بعثة تعليمية إلى الشارقة وتجهيزها بكل ما يلزم " فكانت أول بعثة تعليمية عربية تصل إلى إمارات الساحل وذلك في نوفمبر عام ١٩٥٣، وقد تكونت من اثنين من المدرسين الفلسطينيين هما مصطفى يوسف طه وأحمد قاسم البوريني.[٢]

وبالإضافة إلى ذلك قامت الكويت ببناء مجموعة من المدارس النظامية في الشارقة ورأس الخيمة وفي دبي وعجمان وأم القيوين والفجيرة، وتكفلت بسد حاجة تلك المدارس من القرطاسية والمناهج الدراسية وأدوات التربية البدنية والفنية والعلوم ووسائل الإيضاح، وكانت تقوم بصرفها وشحنها خلال إجازة الصيف كل عام حتى تضمن انتظام الدراسة واستقرارها عند مطلع كل عام دراسي، كما كانت تقدم الزي المدرسي ووجبة التغذية اليومية للطلاب أسوة بطلاب مدارس الكويت، كما كانت مدارس الساحل تتحصل على جميع المستلزمات الفنية والتربوية والإدارية التي كانت تطبق في مدارس الكويت دون أي اختلاف، ذلك أن إدارة المعارف كانت تزود مدارس الساحل بمناهجها ويقوم مفتشوها بجولات تفتيشية منتظمة للوقوف على سير التعليم وضمان سلامته، كما أن جميع أسئلة الامتحانات الخاصة بالشهادات العامة قد وحدت بين مدارس الكويت ومدارس الساحل، وكانت معارف الكويت توفد في مواعيد الامتحانات من كل عام لجنة خاصة للإشراف على امتحانات مدارس الساحل، كما يقوم مبعوثوها بالإشراف العام على التعليم.[٣]

وبعد استقلال الكويت سنة ١٩٦١ ونظراً للتوسع في الخدمات التعليمية في إمارات الساحل قرر مجلس وزارة الكويت في ٧ أكتوبر ١٩٦٢ م إنشاء لجنة تتولى الإشراف على مختلف المساعدات في منطقة الساحل، وقد قامت اللجنة بوضع أول ميزانية لها في عام ١٩٦٣م تضمنت إنشاء ١٦

مدرسة تسير على أحدث النظم التربوية، وقد تم افتتاحها في العام الدراسي ١٩٦٤ – ١٩٦٥م، وانطلاقاً من هذا الاتجاه تحولت هذه اللجنة إلى هيئة عامة للخليج والجنوب العربي ذات ميزانية مستقلة.[٤]

وقد استمرت تلك الهيئة تقدم المساعدات التعليمية لمنطقة الساحل حتى عام ١٩٧٢، وكانت حصيلتها بناء ٢٣ مدرسة ومعهدين للمعلمين والمعلمات، ومعهد للدراسة التجارية، كما أنشأت الكويت عام ١٩٦٣ مكتبا ليشرف على التعليم في الساحل يشمل دبي وبقية مناطق الساحل، وكان المكتب يشرف على التعليم إشرافاً فنياً وإدارياً، فكان يقوم بالتعاقد مع المدرسين مباشرة وكانت اللوائح والنظم التي يعمل بها هي نفسها المطبقة في معارف الكويت، واستمرت الكويت في مضاعفة معوناتها التعليمية لمنطقة الساحل بزيادة عدد المدرسين، وبناء أربع عشرة مدرسة جديدة من بينها مدرسة ثانوية في الشارقة أطلق عليها مدرسة عبد الله السالم الثانوية. [٥]

كما قام مكتب الكويت بالتعاون مع الهيئة العامة للخليج والجنوب العربي بتنفيذ خطة للتعليم توفر المدارس منطقة الساحل الاكتفاء الذاتي من المعلمين والمعلمات، فأنشأت معهدين أحدهما للمعلمين في دبي كان مقره مدرسة الثانوية، والآخر للمعلمات كان مقره مدرسة فاطمة الزهراء الثانوية في الشارقة، وكانت الدراسة بهذين المعهدين أربع سنوات بعد الشهادة المتوسطة، وتخرجت أول دفعة منهما في العام الدراسي ٦٩ – ٧٠، وتخرجت الدفعة الثانية عام ١٩٧٠ – ١٩٧١ حيث وصل عدد خريجي المعهدين خلال عام من افتتاحه إلى ٢٤ خريجاً.

وقد أشرف المكتب فنياً على معهدي المعلمين والمعلمات بالإضافة إلى مدارس الشارقة، وكان مفتشو المواد بالمكتب يقومون بجولات تفتيشية للوقوف على سير الدراسة في المدارس، وتزويدها بالتوجيهات اللازمة، وقد أثنى التقرير الذي أعدته بعثة الجامعة العربية التي زارت المنطقة سنة

١٩٦٥ على الدور التعليمي للكويت في منطقة إمارات الساحل، ولعل هذا الاتجاه كان يقصد به إيجاد تقارب كويتي وثيق مع الساحل المتصالح، كما يتبين أيضا أن الكويت أرادت أن تلعب دور الأخ الأكبر لإمارات الساحل، ولا يمكننا أن نزعم أنها كانت تقصد من وراء هذه السياسة المنفتحة على إمارات الساحل تحقيق أهداف توسعية، وإنما كانت تقصد من وراء نشاطها تأكيد ثقلها في خضم التيارات المتصارعة في تلك الفترة.[٦]

ولم تكن الكويت هي الدولة الوحيدة التي مدت يد العون لأشقائها في الساحل، بل كانت مبادرتها دافعة لأقطار شقيقة أخرى كالسعودية وقطر والبحرين ومصر فيما بعد لكي تساهم في مد يد العون والمساعدة لأشقائها في إمارات الساحل، وأصبح ذلك الأمر يمثل القوة الدافعة التي أسرعت بإحداث التطوير والتحديث في جنبات الحياة السياسية والثقافية والعلمية والحضارية والاقتصادية في منطقة الساحل فيما بعد، كما ساعد على تخطي الحواجز المفروضة على المنطقة وإنهاء تلك العزلة الطويلة التي فرضت على سكانها، كما تنامت أشكال التعاون بين أقطار الخليج العربي في مجالات أخرى، ومن أبرز تلك المجالات احتضان المهاجرين من أجل مصادر الرزق والساعين وراء العمل، وطلب العلم، وقبول تقديم المساعدات لإنشاء المدارس، وكذلك الاستمرار في إرسال البعثات التعليمية وتأسيس الطلائع الأولى للتعليم النظامي وتهيئة كافة الظروف للطلب الاجتماعي على التعليم في الساحل. [٧]

وقد تمخض عن ذلك التعاون وصول بعثات تعليمية من قطر والبحرين والسعودية فضلا عن مصر، وهي البعثات التي تكفلت بإدارة شؤون التعليم والإنفاق عليه بالتعاون مع البعثة الكويتية في منطقة إمارات الساحل.

دور بعثة الكويت في تطور التعليم النظامي الحديث

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي أوائل الخمسينات من القرن العشرين ظهرت في الوطن العربي بوادر لحركات تحرر من الاستعمار، وصاحب هذه الحركات اتجاهات الإصلاح الاجتماعي والنهوض الثقافي، وظهرت بالمقابل في منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة وتغيرات كبيرة في تاريخها وخاصة في الكويت والسعودية، وانتفاضات وحركات إصلاحية في البحرين، وسرعان ما انعكست أثار هذه التغيرات على إمارات ساحل عمان[٨]، وسعي حكامها لتحسين الأحوال الاقتصادية والثقافية لسكانها وساهم التعليم الحديث كثيرا بمراحل النمو في إمارة الشارقة، وارتبط ارتباطا وثيقا بتطور الحالة الاقتصادية، وأصبح التعليم بالأمارة يقوم على النمط التعليمي الحديث الذي تميز عن التعليم التقليدي والديني من خلال المنهج وطرق التدريس المتطورة، المستخدمة فيه، وبذل العديد من الأجانب بالمنطقة جهودا كبيرة للسيطرة على التعليم وتوجيهه بما يحقق نواياهم ومصالحهم.

ومنذ عام ١٩٥٣ تم إنشاء مدارس حديثة في الشارقة وبجهود ومساهمة الكويت، إذ مولتها بكل ما تحتاجه العملية التربوية من مستلزمات، وتم ذلك بطلب من حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي (١٩٠١-١٩٩٥) الذي امتاز بميوله لإدخال التعليم الحديث للأمارة، وكونه أديبا وشاعرا (٣٤)، ولبت الكويت طلبه وقامت بإنشاء أول مدرسة نظامية هي (المدرسة القاسمية)، والتي تكونت نتيجة اندماج المدرسة القاسمية التقليدية التي أنشأت عام ١٩١٧ مع مدرسة الإصلاح المحمدي بعد وصول البعثة الكويتية إلى الشارقة وتم ذلك عام ١٩٥٣ بأمر من الشيخ صقر، وفي عام ١٩٥٥ بعثت مصر اثنين من المدرسين للإمارة بناءً على طلب من حاكمها، وبلغ عدد تلاميذ المدرسة عام ١٩٥٩ قرابة (٣٧٠) تلميذا، وعدد معلميها ١٩ معلما، ثلاثة من الكويت ومثلهم من قطر وتسعة من مصر، وكان جاسم

المدفع من ابناء الشارقة معلما فيها وكانت تدرس فيها مادة اللغة الإنجليزية إضافة إلى الدروس الأخرى يتبين من ذلك أن إمارة الشارقة لم تعرف التعليم الحديث والتطوري إلا في خمسينات القرن العشرين.[٩]

وبتأثير من بعض المدرسات (زوجات المدرسين العرب في الأمارة) وجد تعليم البنات التشجيع من بعض الأهالي، لذا افتتحت أول مدرسة للبنات عام ١٩٥٤ سميت (مدرسة الزهراء للبنات والتي تضم مرحلتين دراسيتين ابتدائية ومتوسطة، وعدد طالباتها (٣٥٢) طالبة، تشرف على تدريسهن ١٥ مدرسة، وبانتهاء العام الدراسي ١٩٥٤/١٩٥٦ تم إرساء القاعدة الأساسية لمرحلة التعليم الابتدائي للبنات، وتم استدعاء الطالبات اللواتي غادرن الشارقة لأجل الدراسة في الكويت والبحرين للعودة لإكمال الدراسة بالمدرسة الجديدة في الامارة. [١٠]

واستفادت إمارات الساحل المتصالح الأخرى من تطور الحركة التعليمية في الشارقة، مما دعى بعض شيوخ تلك الأمارات إلى طلب المساعدة لإنشاء المدارس وإرسال المدرسين لإماراتهم، واستجابت لطلبهم كل من الكويت ومصر ولان الشارقة أول إمارات ساحل عمان عرفت التعليم النسوي، والذي بدأ وكما ذكرنا عام ١٩٠٦ لذا أصبحن الطالبات في إمارة دبي المجاورة يتلقين تعليمهن الثانوي فيها، لعدم وجود ثانوية للبنات في دبي، وكانت هذه المدارس بحاجة إلى مدرسين وكتب وسكن للمدرسين وبعض الطلاب الوافدين للأمارة من باقي إمارات الساحل، يضاف إلى ذلك توفير الرعاية الصحية لهم منعا لانتشار الأوبئة والإمراض بينه وأشرفت على المدارس من الناحية الفنية معارف الكويت، صاحبت الخبرة الطويلة في مجال التعليم[١١]، اذ سبقت غيرها من الدول بإرسالها أول بعثة تعليمية للإمارة، وقامت بتوفير المستلزمات الضرورية لإنجاح التعليم، وارسلت المفتشين للاطلاع على سير التعليم فيها، وأنشأت أبنية للمدارس، وشاركت

قطر أيضا إلى جانب الكويت في تلك المبادرة، وكانت لكل بعثة تعليمية مشرف يقوم برعاية شؤونها الإدارية والاجتماعية، ويكون حلقة الوصل بين الحكومة المعنية واعضاء البعثة ومراكز المشرفين بالأمارة، وكان لكل إمارة مشرفا خاصا للتعليم تعينه معارف الكويت، ويكون إما (ناظر المدرسة) بالأمارة في حالة وجود مدرسة واحدة فيها، أو أقدم ناظر في حالة وجود أكثر من مدرسة.[١٢]

أرتفع عدد المدارس الحديثة في إمارة الشارقة من مدرسة واحدة عام ١٩٥٣ إلى ١٣ مدرسة عام (١٩٩٥) من كلا الجنسين ولمختلف المراحل الدراسية. ولم يكن ذلك ممكنا لولا المساعدة العربية لها، ففي الوقت الذي قدمت الكويت المعونات المادية، كانت مصر أولى الدول العربية التي افتتحت مكتبا لبعثتها التعليمية بالشارقة عام ١٩٦٠. وتم إنشاء أول مدرسة للتجارة بالإمارة عام ١٩٥٨، لتدريب الحرفيين، وبدأت بثمانية عشر متدرب، وازداد العدد ليصل عام ١٩٦١ الى ثلاثين متدربا على النجارة والميكانيك، والمنهج فيها يستمر لسنتين، وليس لها شروط في قبول الطلبة أو أي متطلبات أخرى، وفي عام ١٩٦٠ تم إنشاء مدرسة الصناعة، وكانت تابعة الى الوكالة البريطانية في دبي، والنظام فيها يشبه المدرسة الزراعية في رأس الخيمة من حيث تأمين الطعام والكساء وراتب شهري للطلاب يتراوح ما بين (٢٠-٥٠) روبية (٥٠)، ويذهبون إلى زيارة ذويهم مرة كل أسبوع بعد توفير القسم الداخلي لهم، وفي العام الدراسي ١٩٦٠ / ١٩٦١ قامت حكومة قطر بإنشاء مدرسة ثانوية للذكور في الشارقة سميت (مدرسة العروبة)، وقدم التاجر سلطان علي العويس الكثير من المساعدة للتعليم في الأمارة، فبنى فيها مدرسة ابتدائية للذكور سميت (مدرسة حطين)، وبيوت للمعلمين وبعد استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١ ضاعفت مساعدتها إلى إمارات الساحل المتصالح بصورة عامة وإمارة الشارقة خاصة اذ زادت من عدد المعلمين الموفدين للإمارة.[١٣]

جدول (١) عدد المدارس والطلاب والطالبات لمختلف المراحل الدراسية في إمارة الشارقة للأعوام الدراسية ١٩٦٤- ١٩٦٥ و ١٩٦٥-١٩٦٦ [١٤]

الأعوام الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد الطالبات	المجموع
العام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥	١٣	١٦١٤	٩١١	٥٢٥٢
العام الدراسي ١٩٦٥ - ١٩٦٦	١٣	١٧٢١	١٠٤٩	٢٧٧٠

نلاحظ من جدول (١) أنه في عام ١٩٦٥ تقدم التعليم في الشارقة خطوات واسعة من خلال ازدياد عدد الطلاب، إذ بلغ عددهم (١٧٢١) طالبا بينما بلغ عدد الطالبات (١٠٤٩) طالبة، وكانت معظم الكتب والمطبوعات من الكويت والتي غلبت مناهجها على التعليم في الإمارة. وزاد عدد المدرسين فيها إذ وصل الى (١١٨) مدرسا منهم ٦٠ مدرسا من الكويت ٤٠ مدرسا من مصر و٩ مدرسين من البحرين ومثلهم من قطر، وفي عام ١٩٦٨ قامت الكويت بإنشاء مدرسة ثانوية حديثة للذكور في الأمارة باسم (عبد الله سالم الثانوية) وكانت هذه المدرسة آخر ما قدمت وأنجزت الكويت في ميدان التعليم في الشارقة.

وكان موقف السعودية من التعليم في إمارات ساحل عمان بصورة عامة وإمارة الشارقة بخاصة ضعيفاً وذلك بسبب الخلافات التي كانت قائمة على الحدود بين بعض من إمارات الساحل والسعودية بسبب مشكلة واحة البريمي المتنازع عليه.[١٥]

أما التعليم الجامعي بالإمارة فلاقى الدعم والمساندة أيضا من الكويت، إذ أرسلت بعض طلاب الإمارة إلى المعاهد العليا في البلاد العربية، وظهر

فيها عدد من الأندية الثقافية، منها نادي (العروبة) الذي كان الشيخ سلطان بن محمد القاسمي رئيسا له، وظهرت الصحافة الوطنية على أيدي الخريجين العائدين إليها من الجامعات العربية، إذا صدرت عن النادي مجلة شهرية اسمها (اليقظة)، وفي عام ١٩٦٩ صدرت عنه أيضاً مجلة أسبوعية هي (الشروق)، ثم صحيفة (الخليج) وهي أول صحيفة يومية صدرت في ساحل عمان، ولان الشارقة هي رائدة التعليم الحديث والتطوري، لذا أصبح الشيخ سلطان بن محمد القاسمي أول وزير التعليم عند تأسيس دولة الأمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول ١٩٧١.[١٦]

وهكذا نجد ازدياد الاهتمام بالتعليم الحديث في إمارة الشارقة خلال ستينات القرن العشرين، ويعود ذلك للاستقرار السياسي والمالي، وإنشاء المؤسسات التعليمية، وأتساع النشاط الاقتصادي، وحصول البعض على وظائف ثابتة بالأمارة عند مطلع القرن العشرين بدأ التعليم في إمارات ساحل عمان ومنها إمارة الشارقة يأخذ طريقة إلى بيوت بعض كبار تجار اللؤلؤ بعد أن أمدوه بالكثير من المساعدات بسبب الازدهار الاقتصادي الكبير الذي أصاب المنطقة جراء رواج تجارة اللؤلؤ، إذ بدأ هؤلاء التجار يمدون المطاوعة والتلاميذ بكل ما يحتاجونه لإنجاح التعليم وانتشاره بين أبناء الساحل، وأصبحت بيوتهم في بعض الأحيان مكانا لطلب العلم وبدأ التعليم التقليدي بالانتشار بين الناس واخذ التلاميذ بالذهاب إلى مكان المطوع لتلقي مختلف العلوم القران الكريم والتفسير والفقه. [١٧]

موقف السلطات البريطانية من الدعم الكويتي للتعليم في الإمارات:

عارض الاستعمار البريطاني للمنطقة أي بادرة لنشر التعليم بين أبناء الساحل، خوفا من تنامي شعورهم القومي، وكان يرى أنه من الأفضل إبقائهم غارقين في الجهل والتجزئة، وتشجيعه المستمر للمنازعات القبلية بينهم،

ليتسنى له استمرار سيطرته على المنطقة، وبسبب تصميم أهل الساحل ومنهم أبناء إمارة الشارقة وحاكمها الشيخ صقر بن سلطان القاسمي على نشر التعليم الحديث والتطوري ودعمه من خلال بناء المدارس الحديثة ومنها (المدرسة القاسمية) في الخمسينات القرن العشرين، ورفدها بما تحتاجه من معلمين وباقي المستلزمات، لذا بدأت صفحة جديدة ومتطورة مرت بها الحركة التربوية بالإمارة ونتج عنها زيادة كبيرة بعدد المدارس وتطور التعليم بجميع مراحله، وبالتالي زيادة عدد الخريجين الذين رفدوا تلك المدارس بالخبرة والكفاءة وكان للبعثات التعليمية العربية دور فاعل في تطور التعليم في الإمارة، إذ أن الكويت ومصر والعراق ساهموا كثيرا في ذلك، الأمر الذي جعل إمارة الشارقة رائدة التعليم الحديث بين إمارات ساحل عمان الأخرى.[١٨]

دور الكويت في تقديم الخدمات الصحية في إمارات الساحل

كان للدول المجاورة للإمارات المتصالحة دور بارزً في التنمية الاجتماعية في المنطقة، حيث تمثلت هذه التنمية في المساعدات الحكومية للدول المجاورة مثل الكويت والسعودية، بالإضافة إلى الدعم الخاص من قبل المنظمات الاجتماعية والتجار وأصحاب الفضل من أهل الخليج، وبذلك يمكن تقسيم هذه المساعدات إلى فردية وحكومية، أما عن الدعم الفردي فإن هناك العديد من الإشارات في الوثائق تشير إلى وجود مساعدات فردية قدمت في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية للإمارات، وكانت علاقة مجلس حكام الإمارات مع الحكومة الكويتية علاقة أخوية، حيث تربط إمارات الخليج روابط العروبة والمصير المشترك، وهناك العديد من الإشارات إلى قيام حكام الإمارات بزيارة دولة الكويت، كما كانت هناك زيارة من قبل حكام الكويت إلى الإمارات، وأبرز هذه الزيارات عندما قام أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح في مايو ١٩٦٦ بزيارة المنطقة، حيث قام بافتتاح

المستشفى الكويتي المركزي في دبي.[١٩]

ورغم دخول الخدمات الطبية في الإمارات، إلا أنه يوجد اختلاف زمني في طلب هذه المساعدات من قبل الحكام عدا إمارة أبو ظبي التي لم تدخلها الخدمات الكويتية ؛ لأن السيد بدر خالد البدر أشار إلى إمكانية دخول حكومة أبو ظبي كشريك للحكومة الكويتية في تطوير الإمارات الست الأخرى، حيث توجد إشارة إلى قبول كل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة هذه المساعدات، ولعل الاهتمام البريطاني الخاص في دبي كان سبب تأخير دخول تلك المساعدات، حيث إن حكومة دبي أولت معظم مشاريعها التطويرية في دبي إلى البريطانيين، خصوصا في المجال الطبي في إنشاء مستشفى المكتوم وتطوير البنية التحتية للإمارة.[٢٠]

وفي عام ١٩٦٥ طلب حاكم الفجيرة من مكتب الكويت إمكانية بناء عيادة في الفجيرة بحيث تتوسط الساحل الشرقي، وأن تتخذ من منطقة الغرفة مقرا لها، حيث أوصى بأن تكون العيادة بحجم المستشفى الكويتي في خورفكان الذي يضم ٢٠ سريراً، وهذه الإشارة تدل على فعالية دور الخدمات الطبية الكويتية في الإمارات المتصالحة، والدليل على ذلك قيام حاكم الفجيرة بطرح موضوع بناء المستشفى الكويتي في مجلس حكام الإمارات المتصالحة بحضور المقيم السياسي البريطاني في دبي ومدير الصحة العامة في الإمارات.

وتزامن بروز الخدمات الطبية الكويتية في الإمارات مع إنشاء مكتب التطوير التابع لمجلس الحكام، وهو الذي اهتم بالبنية التحتية في الإمارات، لذلك اقترح أعضاء مكتب التطوير أن يكون هناك عمل مشترك مع مكتب الكويت في عام ١٩٦٥ للاهتمام بالصحة العامة، حيث قام رئيس الهيئة الصحية في مكتب التطوير بالتواصل مع دولة الكويت لمناقشة الأمور الصحية، ومحاولة صياغة تقرير وخطة تطويرية في المرافق الصحية العامة، وإرسالها إلى

مجلس حكام الإمارات.[٢١]

ومن الطبيعي أن يكون هناك تعاون بين مكتب الإمارات للتطوير ومكتب الكويت للتطوير، وهذا التعاون بين المكتبين يوفر الجهد والمال عليهما، حيث الا يوجد لمكتب الكويت للتطوير أي أهداف ومطامع في المنطقة إلا الأهداف التطويرية، ولا توجد أية مبررات تدعو لعدم تقبل المساهمات الكويتية، على عكس الخدمات البريطانية، بل إن الخدمات الكويتية بدأت بإنشاء العيادات بمبالغ كويتية خالصة، بينما الخدمات البريطانية كانت مساهمة يدفع الجزء الكبير منها حكام الإمارات المتصالحة كما شاهدنا في بناء مستشفى المكتوم، ومستشفى رأس الخيمة، وغيرها من العيادات في المناطق الأخرى من الإمارات. [٢٢]

وبذلك نستنتج أن دخول الخدمات الطبية الكويتية وخدمات مكتب التطوير كان بداية أفول نجم الدعم البريطاني للخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية، حيث لم تجد الحكومة البريطانية الحاجة الماسة إلى الدخول في تنافس مع حكام الإمارات في تطوير الخدمات، خصوصا أن الحكومات الخليجية الأخرى كانت تميل إلى الحكومة البريطانية في التطوير مثل الحكومة السعودية، لم يكن لها دور كبير في الاهتمام بالبنية التحتية في الإمارات المتصالحة وأيضا لا توجد هناك أية إشارة إلى تعاون بريطاني أمريكي في مجال التطوير في المنطقة، وهذا ما جعل الحكومة البريطانية في معزل من الاستمرار في تقديم المساعدات المتواضعة للإمارات.[٢٣]

وكانت جميع العيادات الكويتية تدار من قبل مكتب دولة الكويت الذي أسس في عام ١٩٦٢ ومقره في دبي، وكان الطاقم الإداري الطبي يتكون من رئيس ومدير للمكتب، ورئيس الأطباء، الذي يقوم بالإشراف على الأطباء والأخصائيين المتخصصين في العيادات الكويتية بالإضافة إلى الطاقم الطبي وكانت موازنة الأطباء موضوعة من قبل مكتب الكويت بناء على احتياجات

العيادات الكويتية التي وصل عددها في عام ١٩٦٧ إلى تسع عيادات موزعة على جميع الإمارات. [٢٤]

المستشفى الكويتي المركزي في دبي:

يعتبر المستشفى الكويتي المركزي في دبي من أهم المراكز الطبية في الإمارات المتصالحة، حيث تم بناؤه كمستوصف صغير في عام ١٩٦٢، ثم تم توسيعه وإعادة تنظيمه ليكون مستشفى مركزيا يضم ١١٩ سريراً، وقد قام بافتتاحه أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم الصباح في خلال زيارته للإمارات المتصالحة في مايو من عام ١٩٦٦، ولذلك تعد إمارة دبي من أفضل الإمارات التي تتوافر فيها الخدمات الطبية على أعلى مستوى، حيث تضم دبي المستشفى الكويتي بالإضافة إلى مستشفى المكتوم، والذي كان يدار في عام ١٩٦٦ من قبل مكتب الإمارات المتصالحة للتطوير ويضم المستشفى الكويتي في دبي العديد من الأقسام الرئيسية وهي[٢٥]:

قسم الجراحة العامة والعظام في المستشفى:

يضم هذا القسم ٣١ سريراً موزعة بين أجنحة الجراحة العامة للنساء والرجال بواقع ١٣ سريرا، كما تتوزع الأسرة الأخرى على أجنحة العظام الرجالية والنسائية بواقع ٦ أسرة لكل جناح، وكان هناك عدد كبير من المرتادين لقسم الجراحة حيث سجلت إحصائية قسم الجراحة والعظام في عام ١٩٦٨ علاج ٦٥٥٠ حالة في قسم الرجال بينما سجل قسم النساء والأطفال علاج ٨٨٠ وفي عام ١٩٦٩ عولج في قسم الرجال ٨٢١٢، بينما عولج في جناح النساء والأطفال عدد ١٦٢٤ حالة، كما سجل عام ١٩٧٠ علاج ٨٤١٩ في قسم الرجال بينما في جناح الأطفال والنساء سجل علاج ١٩٩٠ حالة ومن خلال الإشارة إلى المرتادين إلى قسم الجراحة يتبين لنا أن أعداد المرضى في تزايد، كما أن أكثر الحالات التي سجلت في قسم الجراحة كانت

من فئة الرجال، حيث كان أكثر معدل دخولهم للقسم في عام ١٩٧٠ حيث بلغ عدد الحالات ٨٤١٩ حالة، بذلك يتبين لنا أن معظم الحالات كانت تأتي من جميع الإمارات بعد رفعها من قبل العيادات الكويتية المنتشرة في جميع المناطق.[٢٦]

المستوصف الكويتي في رأس الخيمة:

يعتبر المستوصف الكويتي برأس الخيمة إضافة جديدة إلى العيادات الطبية في رأس الخيمة، بالإضافة إلى العيادات الصحية الأخرى مثل مستشفى رأس الخيمة البريطاني، عيادة أم دانيال النسائية، إلا أن وجودها في وسط المدينة القديمة كان سببا في تطوير تلك العيادة بعد خمس سنوات من بداية خدماتها الصحية، حيث إن المستوصف بدأ خدماته ١٩٦٣ بعد استئجار منزل السيد علي بن نصر أحد سكان رأس الخيمة القديمة، ثم تم الانتقال إلى العيادة في عام ١٩٦٧ نفس المبنى الذي تقدم فيه خدمات طبية كعيادة من أهم العيادات في إمارة رأس الخيمة في الوقت الحالي، وكان الطاقم الطبي للعيادة يتولى إدارة المستوصف نفسه، ويعتبر الطبيب العام للعيادة هو المدير العام، حيث تعاقب على المستشفى العديد من الأطباء، كان معظمهم من الأطباء المبتعثين من جمهورية مصر العربية وسلطنة عمان، حتى تولى إدارة المستوصف الدكتور حمد الريامي من سلطنة عمان، ثم تلاه الدكتور مسعود في الفترة ١٩٦٨.[٢٧]

وكان معظم الطاقم الطبي قد تم تعيينهم من مكتب الكويت في الإمارات المتصالحة، بالإضافة إلى تعيين أبناء الإمارات المتصالحة، وكانوا يشغلون الوظائف المساعدة، حيث تولى كل من السيد محمد إبراهيم والسيد عبد الكريم سعيد الخليلي من إمارة دبي الصيدلية في المستوصف، وكانوا قد عينوا على درجة تلميذ مساعد صيدلي.

وكانت العيادة تصنف بأنها عيادة عامة، ويشغلها طبيب عام وطبيبة بعد عامة، حيث كانت تستقبل جميع الحالات، إلا أنها لم ترسل الحالات الصعبة إلى المستشفى الكويتي المركزي في دبي، وذلك لعدم وجود طريق معبد في تلك الفترة، حيث لم يتم إنشاء شارع رأس الخيمة الشارقة بعد، والذي قامت الحكومة السعودية بإنشائه، كما لم توجد سيارة إسعاف تابعة للمستوصف، وكانت العيادة استقبلت حالات ولادة إلا أن إدارة مكتب الكويت قامت بمنع استقبال الحالات بسبب عدم وجود طبيب مخدر وغرفة عمليات مجهزة.

وفي عام ١٩٦٨ كان مكتب الكويت يقوم بدفع رواتب الموظفين في المستوصف الكويتي برأس الخيمة بعملة ريـــال قطر – دبي والتي حلت مكان الروبية الهندية في عام ١٩٦٦ كساد الروبية الهندية نظرا للأوضاع الاقتصادية في الهند وكانت رواتب الأطباء في عام ١٩٦٨ قرابة ٧٥٠ ريـــال قطر – دبي، وكان الصيادلة يحصلون على ٢٥٠ ريـــال قطر – دبي. [٢٨]

أما عن العيادة الجديدة في المستشفى الكويتي برأس الخيمة فكانت تتكون من ١٨ سريراً، مناصفة بين جناحي الرجال والنساء، وكان مكتب الكويت قد قام بإنشاء ثلاث فيلات للطاقم الطبي في العيادة، وتم تطوير البناء بعد انتقاله إلى وزارة الصحة بعد قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، أما عن الصيدلية فقد كانت ذات أهمية كبيرة في العيادة، حيث إن الأدوية كانت تحضر في الصيدلية من قبل الصيادلة، حيث كانت تجلب لهم المقادير من قبل مكتب الكويت ويقوم الصيدلي بعمل الجرعات الطبية حسب المعايير الطبية التي قام بدراستها من قبل زملائه الصيادلة الذين سبقوه، أو عن طريق الدراسة المبتعثة إلى دولة الكويت في تلك الفترة.[٢٩]

مستشفى الكويتي في الشارقة:

افتتح المستشفى الكويتي بالشارقة في ١٩٦٣/١/١٦ كمستوصف، حيث تم استئجار منزل عربي قديم بني من الطين، وكان يتكون من ٣ غرف خصصت للطبيب والتمريض والصيدلية، وكان ما يميز عيادة الشارقة وجود عيادة أسنان، وهي العيادة الوحيدة من العيادات الكويتية في الإمارات المتصالحة وقد قدمت عيادة الأسنان خدماتها لجميع سكان إمارة الشارقة والإمارات الأخرى، حيث كانت تحول لها الحالات من العيادات الكويتية الأخرى وتكون الطاقم الطبي والإداري في المستوصف من الأطباء الذين كانوا يتنقلون بين العيادات الكويتية في الإمارات المتصالحة، حيث كان الدكتور خليل قد عمل عدة عيادات في نفس العام متنقلاً بين عيادة عجمان والشارقة ودبي وكان الأطباء والممرضون يقومون بمناوبات شهرية في دبي إلى جانب زملائهم من الأطقم الطبية في العيادات الكويتية في دبي، ما يدل على أن الحكومة الكويتية كان لها الأثر الكبير في بناء كوادر وطنية طبية في دبي والشارقة.[٣٠]

أما بالنسبة للطاقم الطبي في المستشفى الكويتي بالشارقة فقد كان يعتبر أكبر الطواقم الطبية للمستشفيات الكويتية، حيث تعاقب عليه الأطباء والممرضون من عمان والإمارات، بالإضافة إلى الأطباء من الدول العربية وكانوا يتقاضون رواتب من قبل مكتب الكويت، حيث كانت الرواتب موحدة في جميع الإمارات المتصالحة، وكان الطبيب العام يتقاضى ٧٥٠ ريـــال قطر – دبي أو ما يعادله بالدينار الكويتي أو الدينار البحريني، والذي عمل به لفترة بسيطة قبل قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة. [٣١]

كما كان يتقاضى الممرض والصيدلي نفس الراتب والذي يبلغ ٢٥٠ ريـــال، أما الموظف الإداري فكان يتقاضى ٣٥٠ ريـــال قطر. دبي، كما

كانت تصرف للطاقم الطبي والإداري علاوة سنوية تقدر بـــ ٣٠ ريـــال قطر- دبي بالإضافة إلى إجازة سنوية ٣٠ يوماً، وهناك العديد من الأطباء والإداريين الذين تعاقبوا على المستشفى الكويتي أمثال الدكتور محمد أبو عيدة (طبيب عام من الأردن)، والدكتور معاوية الشنار (طبيب عام من فلسطين)، والسيد النعيمي (ممرض من الشارقة). [٣٢]

ومن خلال استعراض أسماء الأطباء في المستشفى الكويتي في الشارقة يتبين لنا أن الخدمات الكويتية قدمت فرص عمل لأبناء الإمارات المتصالحة ما وفر على مكتب الكويت البحث عن الكوادر الطبية الأخرى، التي تستوجب على المكتب إسكان تلك الطواقم العربية، كما أن توظيف أبناء الإمارات المتصالحة في المجالات الطبية كان بادرة إيجابية ومشجعة على التعليم لإيجاد فرص عمل، على عكس الخدمات الطبية البريطانية التي كانت تقوم بجلب الأطقم الطبية من بريطانيا والهند وباكستان، وربما ذلك قلل من تفاعل أبناء الإمارات المتصالحة مع تلك العيادات. [٣٣]

وبذلك استقبلت عيادة الأسنان في المستشفى الجديد المرضى من جميع الفئات من الرجال والنساء والأطفال، حيث سجل عام ١٩٧٠ أعلى نسبة من المرضى الذين بلغوا ٦٦٧٦، بينما سجلت الإحصائية في عام ١٩٦٨ علاج ٦٢٨١ مريضاً، وتشير هذه الإحصائية إلى التقارب بين أعداد المرضى في جميع الأشهر بين النساء والرجال، بينما انخفض معدل علاج الأطفال ١٧.

مستشفى الكويتي في عجمان:

كان لإنشاء مستوصف عجمان دور كبير في اهتمام الحكومة البريطانية التي كانت تنوي إنشاء عيادة فيها، إلا أن نشاط الخدمات الكويتية حال دون إنشاء هذه العيادة كما تمت الإشارة سابقا، حيث قام الأطباء

الزائرون باقتراح أن تنشأ العيادات البريطانية في المناطق النائية بدلا من عجمان، وبذلك اتجهت الخدمات البريطانية إلى فلج المعلا ومصفوت والذيد، وكان افتتاح المركز الكويتي على مرحلتين:[٣٤]

١- المرحلة الأولى في ١٩٦٣/١/١٩ كمستوصف بسيط يتكون من ٤ غرف في منزل لأحد المحسنين من دولة الكويت ويدعى السيد مرشد العصيمي حيث كان يمتلك مجمع سكنية خصص تسعة بيوت منه كسكن للمعلمين التابعين لمكتب الكويت، بينما أوقف بيتة منه لإقامة المستوصف الكويتي فيه، وخصصت غرفة للطبيب، وغرفة للتمريض وصيدلية، كما خصصت غرفة للأمور الإدارية للمستوصف.

٢- المرحلة الثانية: كانت عندما تم تحويل المستوصف الكويتي إلى المبنى الجديد في ١٩٦٩/٢/٢٦، والذي ضم ٧ أسرة لقسم الولادة بالمستشفى، واستقبل المستشفى جميع الفئات من الرجال والأطفال والنساء، إلا أن نسبة الأطفال والنساء فاقت نسبة الرجال، حيث تشير إحصاءات عام ١٩٧٠ إلى علاج ٧٦٠٨ من المرضى الجدد من النساء والأطفال.

وكانت أقل نسبة للمرضى الجدد قد سجلت في العام نفسه من الرجال، حيث بلغ عددهم ٦٢١٧ مريض، إلا أنها تعد نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالعيادات الكويتية الأخرى المنتشرة في الإمارات المتصالحة، والسبب عدم وجود عيادات طبية أخرى في عجمان إذ اتجهت الخدمات الصحية البريطانية إلى مناطق أخرى من الإمارات المتصالحة. [٣٥]

مستشفى الكويتي في أم القيوين:

يعتبر فتح المستوصف الكويتي في ١٩٦٣/٢/١١ أحد الأسباب التي حولت الخدمات الطبية البريطانية لتتجه إلى المناطق النائية في الإمارات المتصالحة عندما قام الأطباء الزائرون برفع تقرير إلى المقيم السياسي

البريطاني في المنطقة، واتبعت نفس السياسة عند افتتاح المستوصف الكويتي بعجمان كما أسلفنا الذكر، حيث انتقلت العيادة البريطانية إلى تقديم خدماتها في فلج المعلا التابعة لإمارة أم القيوين، أما العيادة الكويتية في أم القيوين فقد اتخذت من مدينة أم القيوين مقراً لها، وكان المستوصف يضم غرفة للطبيب، وغرفة للتمريض وغرفة للصيدلية. [٣٦]

وكان المستوصف عامً يقوم بعلاج المرضى بشكل بسيط، وذلك لوجود طبيب عام واحد، حيث كانت العيادة تضم الدكتور الأفغاني الذي كان يتناوب بين عيادة عجمان وأم القيوين الكويتيتين، وكان جميع الموظفين في مستوصف أم القيوين يتقاضون نفس الرواتب التي يتقاضاها زملاؤهم العيادات الكويتية الأخرى في الإمارات المتصالحة، وكانت العيادة عامة، كما كان الصيادلة يقومون بخلط الأدوية وتحضيرها في الصيدلية نفسها بالإضافة إلى تحضير المراهم وأدوية السعال، ولم تكن توجد سيارة إسعاف في ذلك المستوصف، وكانت ساعات العمل فيه خمس ساعات في الصباح وثلاث ساعات في الفترة المسائية، ولعل السبب في وجود الفترة المسائية هو قدوم بعض الأطباء من العيادات الكويتية الأخرى مثل الدكتور جعفر من عيادة عجمان الكويتية. [٣٧]

وفي ١٩٦٩/١١/١ تم انتقال المستوصف إلى المبنى الجديد الذي ضم ١٢ سريراً، خصصت ٦ أسرة للنساء و ٦ أسرة للأطفال، كما سجلت الإحصاءات في عام ١٩٦٩ نقلة في عدد استقبال المرضى عن السنوات السابقة، حيث سجلت علاج ١٧٢٥٤ شخصاً كانوا من المرضى الجدد والمترددين من جميع الفئات، بينما سجل عام ١٩٦٨ علاج ١٣٥٠٣ ما يعد دليلاً على ازدياد تردد المرضى على المستشفى الكويتي بأم القيوين بعد الانتقال إلى المبنى الجديد وتوسع الأقسام. [٣٨]

مستشفى الكويتي في خورفكان:

يعتبر المستشفى الكويتي في خورفكان أول مستشفى كويتي في الساحل الشرقي، وقد كان يخدم مناطق عديدة من الساحل، بالإضافة إلى المناطق العمانية في سهل الباطنة، وكان هذا المستوصف من أهم دواعي اهتمام الحكومة البريطانية بالخدمات الصحية الكويتية في الإمارات المتصالحة كما يشير تقرير المعتمد السياسي في دبي تجاه تلك الخدمات.[٣٩]

وقد تم افتتاح المستشفى الكويتي في خورفكان في١٩٦٣/٧/٢١ وكان يعمل كمستوصف حتى تم الانتقال إلى المبنى الجديد في١٩٧٠/٢/٣، والذي ضم ١٤ سريراً وزعت ٧ منها على قسم الرجال و ٧ على قسم النساء والأطفال، وأهم ما يميز المستشفى الكويتي في خورفكان عن باقي العيادات الكويتية الأخرى هو الإقبال الكبير على العيادة، حيث تشير الإحصاءات إلى علاج أعداد كبيرة من المرضى في الفترة ما بين ١٩٦٨ – ١٩٧٠، حيث تلقى ٢٤٧٥٠ شخصاً العلاج في عام ١٩٦٨ من جميع الفئات، وكانت أعلى نسبة تلقي علاج في عام ١٩٧٠ حيث كان عدد المستفيدين من خدمات المستشفى ٣٨٨٠٦ مرضى من جميع الفئات، وتدل هذه الأرقام الكبيرة على حسن اختيار مكان المستشفى الذي يتوسط الساحل الشرقي، والذي استطاع خدمة جميع المناطق المجاورة لخورفكان وسهل الباطنة. [٤٠]

ومن أهم مميزات المستشفى الكويتي استقبال حالات الملاريا التي كانت تصل إلى المنطقة الشرقية كموجات معدية، إلا أن العيادة قامت بالتصدي لتلك الظاهرة، حيث تشير إحصائية حالات الملاريا في عام ١٩٧٠ إلى وجود تفاوت في موجات اكتشاف تلك الأمراض المعدية، حيث كان هناك انخفاض ملحوظ في شهر فبراير من عام ١٩٧٠، وسجلت العيادة إصابة ١٠ أشخاص فقط، أما أعلى الأشهر ارتفاعا فهما شهرا يونيو ويوليو حيث سجلت الإحصائية إصابة ١٠٠ شخص في شهر يونيو، و ١٠٠ شخص آخر في

شهر يوليو، إلا أنه في الأشهر التي تلت الموجة كان هناك انخفاض ملحوظ، حيث تم اكتشاف ٢٠ حالة في شهر أغسطس و ١٠ حالات في شهر سبتمبر انخفاض تلك الحلات هو التعاون المشترك بين مكتب الكويت ومكتب التطوير في الإمارات المتصالحة لمكافحة الأمراض المعدية، خصوصا في المناطق الشرقية المعرضة الانتشار هذه الأمراض المعدية، بسبب اتساع الرقعة الزراعية والمزارع الرعوية. [٤١]

المستشفى الكويتي في الفجيرة

تم بناء هذا المستشفى بناء على طلب حاكم الفجيرة، حيث أوصى مجلس حكام الإمارات المتصالحة في اجتماع المجلس لعام ١٩٦٥ ببناء هذا المستشفى، وقدم ذلك الطلب إلى مكتب الكويت بحيث يتوسط المستشفى الساحل الشرقي، وأن يتخذ من منطقة الغرفة مقرا له، وعلى أن تكون مواصفاته مطابقة للمستشفى الكويتي بخور فكان، حيث تمت استجابة المكتب للطلب، وتم افتتاح المستوصف رسميا في ١٩٦٩.

وبذلك سجلت المستشفى دخول أعداد كبيرة من المرضى، واعتبر ذلك نجاحا في تخفيف ضغط المترددين على المستشفى الكويتي بخورفكان، وسجلت إحصائية عام ١٩٧٠ دخول ٣٦٩١٠ مرضي من الرجال والنساء والأطفال منهم مرضى جدد ومترددون، بينما استقبلت العيادة الخارجية في المستشفى الكويتي بخورفكان ٣٨٨٠٦ من المرضى في عام ١٩٧٠.

ومن خلال استعراض جميع المستشفيات الكويتية في الإمارات المتصالحة يتبين لنا أن حكومة الكويت قدمت إسهامات كبيرة للخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة، إلى جانب بناء كوادر وطنية من أبناء الإمارات المتصالحة خاصة في الشارقة وعجمان ودبي، على عكس ما قامت به بريطانيا من عدم إعطاء أبناء المنطقة الفرصة للخوض في المجال الطبي،

كما أن هذه الخدمات كان لها دور كبير في أفول نجم الخدمات الصحية البريطانية، وذلك لتعدد العيادات الكويتية في الإمارات المتصالحة. [٤٢]

ومن أهم إنجازات الدعم الكويتي في المجال الصحي القيام بمكافحة الأمراض المعدية بالتعاون مع مكتب التطوير في الإمارات المتصالحة، كما تشير الإحصاءات المدرجة إلى علاج أعداد كبيرة من المرضى في الإمارات المتصالحة، ما أدى إلى وضع بصمة تاريخية إيجابية في تاريخ دولة الكويت في تقديم المساعدات، ومد جسور التعاون مع الإمارات المتصالحة في تطوير الخدمات الأخرى في المنطقة.[٤٣]

مكتب التطوير:

في مارس عام ١٩٦٣ م شهدت إمارات الساحل تطورات خطرة وسافرة من الجانب الإيراني حينما قامت بعض قطع أسطولها – من خلال مناورة مشتركة مع الأسطول الأمريكي – بإنزال قواتها في جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، إضافة إلى أن « إسرائيل » كانت تروج بضائعها إلى إمارات الخليج العربي بالتهريب، وتحركت الجامعة العربية بشكل سريع، فقامت بإرسال بعثتها الخاصة لدراسة أوضاع المنطقة ومد يد العون لها ومساعدتها في توفير سبل الحياة الكريمة.[٤٤]

وبعد دراسة مستفيضة عن أوضاع المنطقة جاءت التقارير تؤكد سلبية بريطانيا في قيامها بدور إنساني، حيث إن المنطقة متخلفة من الناحية الصحية والتعليمية، والأهالي يعانون صعوبة المواصلات ووعورة الطرق، والمنطقة تخلو تماما من الاتصالات الحديثة، وكان موقف بريطانيا أنها أبدت اعتراضا شديدة على نشاط الجامعة العربية باعتباره منافية للمعاهدات والعلاقات الخاصة التي تربط بريطانيا بهذه الإمارات، وأبدت اعتراضا أيضا على البعثة المنتدبة من جامعة الدول العربية، وفي مارس ١٩٦٥م اجتمع

المقيم البريطاني في الخليج العربي مع الوكلاء التابعين له في قطر وأبو ظبي ودبي مع حكام وشيوخ الخليج وطلب منهم إصدار قرارات جاء فيها أنهم يرحبون بأية إعانة مجردة من القيود من أي مصدر من المصادر لتطوير إماراتهم، وحرصا على تجنب الجهود المزدوجة قرر مجلس الإمارات المتصالحة إنشاء مكتب للتطوير ترد إليه جميع المساعدات المالية، وهذا المكتب الذي أسسته بريطانيا انبعث أساسا من فكرة الجامعة العربية، ولكن لحرص بريطانيا أن تبعد أي طرف عربي في المنطقة فإنها في المقابل وافقت في المساهمة في تطوير المنطقة.[٤٥]

دور الكويت في المجال الثقافي لإمارات الساحل (الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي بالكويت وتلفزيون الكويت من دبي)

مرتكزان للعلاقات الثقافية الكويتية الإماراتية:

إن العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات ودولة الكويت الشقيقة، تعتمد على مرتكزين أساسيين هما: «التعليم» و«الإعلام»، فالكويت كان لها جهد كبير من حيث استضافة أبناء الإمارات للعمل في شركاتها ومؤسساتها، فترة ما بعد اكتشاف النفط، كما ذهب أبناء الإمارات للكويت للدراسة. وبافتتاح تلفزيون الكويت بدبي، انطلق تأسيس منهجي للكوادر الإعلامية، نشأ عنه متخصصون في مجال الإعلام، يتحملون مسؤولية تقديم الإعلام بشكل راقٍ ومؤثر. ويذكر بلال البدور الدور الجوهري للمرحوم الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، من خلال التقائه بالمؤسسين وحكام دولة الإمارات، وسعيه إلى تقريب وجهات النظر، لقيام الاتحاد، وجميعها جهود مشتركة أثمرت علاقة متميزة بين دولة الإمارات ودولة الكويت الشقيقة. [٤٦].

مثل «صباح الإنسانية» عنواناً لفعاليات ثقافية إماراتية، أقيمت في

عام ٢٠١٤ بمناسبة حصول الراحل الشيخ صباح الأحمد على لقب «قائد للعمل الإنساني» من قبل منظمة الأمم المتحدة لجهوده المباركة في المجال الإنساني والإغاثي والأعمال الخيرية التي قدمها، وتسمية دولة الكويت «مركزاً للعمل الإنساني»، وذلك تأكيداً على عمق وتجذر العلاقات المميزة بين الإمارات والكويت، وتضمنت الفعاليات ندوات وأمسيات شعرية وفنوناً شعبية[٤٧].

وشهدت العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت الشقيقة، مراحل استثنائية عبر التاريخ الممتد لدول الخليج العربي، تلك العلاقات التي انطلقت بمنهجية علمية عام ١٩٥٣، بإرسال دولة الكويت لأول بعثة تعليمية لإمارة الشارقة، إيماناً بالدور التعليمي، وما يقدمه من تعميق للعلاقة الثنائية بين البلدين، وبما يحقق المصالح المشتركة، التي نتج عنها افتتاح «مكتب الكويت في دبي» في عام ١٩٦٣، والذي ساهم بفاعلية في الحراك التعليمي وقتها، وتبعه افتتاح «تلفزيون الكويت بدبي» في عام ١٩٦٩، وألقى الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، وكان وزير خارجية دولة الكويت آنذاك، كلمة بالمناسبة، مؤكداً ما يجمع دولة الإمارات ودولة الكويت، من وحدة التاريخ والمصير المشترك[٤٨] .

فعندما حصلت الكويت على استقلالها من بريطانيا عام ١٩٦١م تم تأسيس الهيئة العامة للخليج والجنوب العربي» في مطلع الستينات كجهاز مستقل مرتبط بوزارة الخارجية الكويتية، التي كان يديرها حينذاك وزير الخارجية (أمير الكويت الحالي) سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي لم يجد وقتها شخصاً أكفأ من أحمد السقاف ليوليه منصب العضو المنتدب لـــ«الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي» بدرجة سفير بهدف بناء المدارس والمعاهد والمستشفيات في الجنوب العربي و البحرين وجنوب السودان ومشيخات الساحل المتصالح كترجمة لقناعة حكام دولة الكويت

الشقيقة بمسؤوليتهم الوطنية والأخلاقية والإنسانية إزاء دول المنطقة الأقل نموا.[٤٩]

وكانت المساعدات التعليمية الكويتية ترسل لإمارات الساحل من قبل باني نهضة الكويت وحاكمها الأسبق المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح، وكانت تشتمل على رواتب المدرسين المنتدبين من الكويت ومصر والكتب والكراريس والمواد القرطاسية الأخرى ثم توالى وصول البعثات التعليمية من الكويت ومن مصر.

وكانت الكويت حريصة دائما على استقرار الخليج وتسعى لذلك بكل السبل، ولقد تولى الشيخ صباح الأحمد رئاسة هيئة مساعدة الخليج والجنوب العربي، ليرتبط مبكرا بقضايا وهموم محيطه الخليجي الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي وليحمل على عاتقه هدفا كبيرا يتمثل في استقرار منطقة الخليج باعتبار الكويت إحدى لبناتها الفاعلة فدائما كان إيمان الكويت كبيراً بوحدة دول الخليج العربية، وبأن تشابك مصالحها يدعوها لأن تلتف حول بعضها، وإن العادات والتقاليد والثقافة والمصير المشترك يحتم عليها أن تنصهر في بوتقة واحدة، وإن الأزمات التي مرت بها دول المنطقة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، كانت جميعها تدعو إلى ضرورة تكاتف دول الخليج العربية.[٥٠]

وارتبط اسم الكويت في ذاكرة أبناء الخليج والجنوب العربي بالمساعدات في نهضة تلك الإمارات الصغيرة كما كانت الكويت مركز إشعاع ثقافي يواكب نهضة العرب من خلال "مجلة العربي" الشهيرة التي كان يشرف عليها سمو أمير الكويت الحالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وقد كانت الكويت ولا زالت مركز إشعاع ثقافي وحضاري منذ استقلالها ..كما كانت سباقة في مد يد العون لأشقائها العرب من المحيط إلى الخليج ولها بصمات واضحة في المساعدة في مختلف مشاريع التنمية.

تلفزيون الكويت من دبي

واكب تلفزيون الكويت من دبي منذ لحظة تأسيسه حتى يوم توقفه ...بدأ تلفزيون دبي باسم تلفزيون الكويت من دبي، البث، بناءً على طلب المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي آنذاك، وقد انطلق بثه في ٩ سبتمبر١٩٦٩، حيث حضر الافتتاح الشيخ راشد بن سعيد، والشيخ صباح الأحمد الجابر، الذي كان يشغل حينها منصب (وزير الخارجية وجنوب الخليج العربي)، والشيخ جابر العلي الصباح وزير الإرشاد والأنباء، وشهد الافتتاح بث كلمة مسجلة للشيخ الراحل جابر الأحمد الصباح ولي عهد دولة الكويت في ذلك الحين، وألقى الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم كلمة شكر فيها دولة الكويت، وألقى الشيخ صباح الأحمد الجابر كلمة تحدث فيها عن العلاقات بين الكويت وإمارات الخليج العربي.[٥١]

مراسلات تمت بين المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حاكم دبي آنذاك، والمرحوم الشيخ صباح السالم الصباح، أمير دولة الكويت، في ذلك الوقت، لإقامة محطة تلفزيونية في دبي . وتم التوافق على مبنى في منطقة القصيص ليكون مقراً للتلفزيون، كان مقرراً له أن يكون مستشفى، وتم إجراء بعض التعديلات عليه ليصبح مقراً للمحطة التلفزيونية المذكورة[٥٢] .

وتبع ذلك مراسلات تتعلق بالهوائي " برج الإرسال "، لقرب المكان من قيادة شرطة دبي ومطار دبي الدولي[٥٣] .

يوجد بعض المحاولات الإعلامية التي قام بها شباب مواطنون قبل انطلاق تلفزيون الكويت من دبي ومن هذه المحاولات على سبيل المثال:

- في العام ١٩٥٨ اجتهد شاب يدعى صقر ماجد المري وأعلن عن إذاعة باسم" إذاعة دبي من الشندغة "، وواصل دراسته في هذا المجال، وعمل في تلفزيون الكويت من دبي، ثم في شرطة دبي، وهو عميد متقاعد.

- وفي العام ١٩٦١ قام السيد / راشد عبدالله بن حمض – بمحاولة إذاعية باسم " إذاعة عجمان"، ومذيعها يدعى سالم عبيد.
- وفي العام ١٩٦٢ انطلقت أول إذاعة رسمية تحت مسمى (إذاعة صوت الساحل من الإمارات المتصالحة)، كانت تبث نشرات إخبارية وبعض المنوعات
- وفي عام ١٩٦٩ أنطلقت إذاعة أبوظبي.
- وفي عام١٩٧٠ حلت إذاعة دبي في البث محل إذاعة " صوت الساحل " وعلى التردد ذاته، وكذلك العاملون، مع إضافة آخرين لتقديم برامج إذاعية تتناسب والمرحلة.

أما بالنسبة للتلفزة فقد انطلق في عام (١٩٦٩ تلفزيون الكويت من دبي، وفي عام ١٩٦٩ تلفزيون أبوظبي، وفي عام ١٩٧٤ تلفزيون دبي الملون)[٥٤].

وكان هناك بعض المراسلات تمت بين المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حاكم دبي آنذاك، والمرحوم الشيخ صباح السالم الصباح، أمير دولة الكويت، في ذلك الوقت، لإقامة محطة تلفزيونية في دبي . وتم التوافق على مبنى في منطقة القصيص ليكون مقراً للتلفزيون، كان مقرراً له أن يكون مستشفى، وتم إجراء بعض التعديلات عليه ليصبح مقراً للمحطة التلفزيونية المذكورة[٥٥].

وتبع ذلك مراسلات تتعلق بالهوائي " برج الإرسال "، لقرب المكان من قيادة شرطة دبي ومطار دبي الدولي. وفي ٩/٩ / ١٩٦٩ وبرعاية وحضور المغفور له الشيخ راشد بن سعيد والشيوخ وجميع المسؤولين، قام الشيخ راشد والشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، وزير الخارجية، ووزير الأنباء والإرشاد، آنذاك،

بافتتاح المحطة، وألقى الصباح كلمة نيابة عن أمير دولة الكويت، إيذاناً ببدء العمل الفعلي للتلفزيون. الذي استمر العمل فيه مدة عشر سنوات، منها سنتان ونصف السنة باسم " تلفزيون الكويت من دبي " ثم سبع سنوات

ونصف، باسم " تلفزيون الإمارات العربية المتحدة من دبي."

والجدير بالذكر أنه قد عقد أصحاب السمو الحكام اجتماعات عدة تمهيداً لقيام دولة الاتحاد، وتسارعت الأحداث، حتى صبيحة يوم الثاني من ديسمبر ١٩٧١، عندما أعلن في قصر الضيافة بدبي قيام دولة الإمارات العربية المتحدة . وفي المساء تم افتتاح المحطة بالنشيد الوطني للدولة، وعلم دولة الإمارات، وباسم تلفزيون الإمارات العربية المتحدة من دبي وكانت لحظات عاطفية مؤثرة، صفق الجميع بعفوية، فقد كانت لحظة فاصلة بيت تاريخين[٥٦].

وفي اليوم التالي وصلت مجموعة من الكويت لتستلم العهد الخاصة بدولة الكويت، واستمر البث بوتيرة يدفعها الحماس والتطوير ومزيد من التركيز على الإنتاج المحلي، مع إضافة بث صباحي لمدة ساعتين في إجازة الصيف، واستمر الأمر حتى الشهر التاسع من ١٩٧٩، حيث صدر قرار وزاري بإغلاق المحطة نظراً لوجود قنوات ملونة، وإمكانيات كبيرة لا يمكن الاستمرار في وجودها باللونين الأبيض والأسود[٥٧]

وثيقة إنشاء الكويت لتلفزيون دبي بتاريخ ٧ يوليو ١٩٦٢

إقرأ المزيد: https://alqabas.com/article/619123

الخاتمة

كان للدول المجاورة للإمارات المتصالحة دور بارزً في التنمية الاجتماعية في المنطقة، حيث تمثلت هذه التنمية في المساعدات الحكومية للدول المجاورة مثل الكويت والسعودية، بالإضافة إلى الدعم الخاص من قبل المنظمات الاجتماعية والتجار وأصحاب الفضل من أهل الخليج، وبذلك يمكن تقسيم هذه المساعدات إلى فردية وحكومية، أما عن الدعم الفردي فإن هناك العديد من الإشارات في الوثائق تشير إلى وجود مساعدات فردية قدمت في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية للإمارات، وكانت علاقة مجلس حكام الإمارات مع الحكومة الكويتية علاقة أخوية، حيث تربط إمارات الخليج روابط العروبة والمصير المشترك، وهناك العديد من الإشارات إلى قيام حكام الإمارات بزيارة دولة الكويت، كما كانت هناك زيارة من قبل حكام الكويت إلى الإمارات، وأبرز هذه الزيارات عندما قام أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح في مايو ١٩٦٦ بزيارة المنطقة، حيث قام بافتتاح المستشفى الكويتي المركزي في دبي.

وشهدت العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت الشقيقة، مراحل استثنائية عبر التاريخ الممتد لدول الخليج العربي، تلك العلاقات التي انطلقت بمنهجية علمية عام ١٩٥٣، بإرسال دولة الكويت لأول بعثة تعليمية لإمارة الشارقة، إيماناً بالدور التعليمي، وما يقدمه من تعميق للعلاقة الثنائية بين البلدين، وبما يحقق المصالح المشتركة، التي نتج عنها افتتاح «مكتب الكويت في دبي» في عام ١٩٦٣، والذي ساهم بفاعلية في الحراك التعليمي وقتها، وتبعه افتتاح «تلفزيون الكويت بدبي» في عام ١٩٦٩، وألقى الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، وكان وزير خارجية دولة الكويت آنذاك، كلمة بالمناسبة، مؤكداً ما يجمع دولة الإمارات ودولة الكويت، من وحدة التاريخ والمصير المشترك.

وارتبط اسم الكويت في ذاكرة أبناء الخليج والجنوب العربي بالمساعدات في نهضة تلك الإمارات الصغيرة كما كانت الكويت مركز إشعاع ثقافي يواكب نهضة العرب من خلال "مجلة العربي" الشهيرة التي كان يشرف عليها سمو أمير الكويت الحالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وقد كانت الكويت ولازالت مركز إشعاع ثقافي وحضاري منذ استقلالها ..كما كانت سباقة في مد يد العون لأشقائها العرب من المحيط إلى الخليج ولها بصمات واضحة في المساعدة في مختلف مشاريع التنمية.

النتائج:

- من أهم إنجازات الدعم الكويتي في المجال الصحي القيام بمكافحة الأمراض المعدية بالتعاون مع مكتب التطوير في الإمارات المتصالحة، كما تشير الإحصاءات المدرجة إلى علاج أعداد كبيرة من المرضى في الإمارات المتصالحة، ما أدى إلى وضع بصمة تاريخية إيجابية في تاريخ دولة الكويت في تقديم المساعدات، ومد جسور التعاون مع الإمارات المتصالحة في تطوير الخدمات الأخرى في المنطقة.
- شهدت العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت الشقيقة، مراحل استثنائية عبر التاريخ الممتد لدول الخليج العربي، تلك العلاقات التي انطلقت بمنهجية علمية عام ١٩٥٣، بإرسال دولة الكويت لأول بعثة تعليمية لإمارة الشارقة، إيماناً بالدور التعليمي، وما يقدمه من تعميق للعلاقة الثنائية بين البلدين، وبما يحقق المصالح المشتركة
- الكويت حريصة دائما على استقرار الخليج وتسعى لذلك بكل السبل، ولقد تولى الشيخ صباح الأحمد رئاسة هيئة مساعدة الخليج والجنوب العربي، ليرتبط مبكرا بقضايا وهموم محيطه الخليجي الذي يعد جزءا

لا يتجزأ من الوطن العربي وليحمل على عاتقه هدفا كبيرا يتمثل في استقرار منطقة الخليج باعتبار الكويت إحدى لبناتها الفاعلة فدائما كان إيمان الكويت كبيراً بوحدة دول الخليج العربية، وبأن تشابك مصالحها يدعوها لأن تلتف حول بعضها، وإن العادات والتقاليد والثقافة والمصير المشترك يحتم عليها أن تنصهر في بوتقة واحدة، وإن الأزمات التي مرت بها دول المنطقة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، كانت جميعها تدعو إلى ضرورة تكاتف دول الخليج العربية.

- أن العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات ودولة الكويت الشقيقة، تعتمد على مرتكزين أساسيين هما: «التعليم» و«الإعلام»، فالكويت كان لها جهد كبير من حيث استضافة أبناء الإمارات للعمل في شركاتها ومؤسساتها، فترة ما بعد اكتشاف النفط، كما ذهب أبناء الإمارات للكويت للدراسة. وبافتتاح تلفزيون الكويت بدبي، انطلق تأسيس منهجي للكوادر الإعلامية، نشأ عنه متخصصون في مجال الإعلام، يتحملون مسؤولية تقديم الإعلام بشكل راقٍ ومؤثر.

الهوامش:

(١) أرشيف وزارة التربية بدولة الكويت: قسم شؤون التربية، تقرير عن تطور التعليم في الساحل، لعام ٧١/٧٠، ص ٧٩.

(٢) الشيخ، عارف، تاريخ التعليم في الشارقة ١٩٠٠-١٩٧٢م، منشورات القاسمي، الشارقة، ص ١٢٤

(٣) الحربي، محمد حسن، تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة، اتحاد الكتاب والأدباء بدولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ص ٩٦

(٤) قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥١

(٥) البدور، بلال، الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية بين الإمارات والكويت، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، دبي ٢٠١٤م، ص ٩٧

(٦) العمري، أحمد، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبوظب.، ص ٦٨

(٧) البدور، بلال، الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية بين الإمارات والكويت، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، دبي، ٢٠١٤م، ص ١٠١

(٨) الشيخ، عارف، تاريخ التعليم في الشارقة ١٩٠٠-١٩٧٢م، مرجع سابق، ص ١٣٢

(٩) النقبي، محمد عبدالله (٢٠١٢م)، موسوعة الإمارات الميسرة – الجزء الأول، دار الضياء للنشر، أبوظبي، ص ١٢١

(١٠) العمري، أحمد، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ٦٩

(١١) الشيخ، عارف، تاريخ التعليم في الشارقة ١٩٠٠-١٩٧٢م، مرجع سابق، ص ١٤١

(١٢) المغني، عبد الله سليمان، سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل، مرجع سابق، ص ١٣٥

(١٣) النقبي، محمد عبدالله، موسوعة الإمارات الميسرة – الجزء الأول، مرجع سابق، ص ١٢٣

(١٤) أرشيف وزارة التربية بدولة الكويت: قسم شؤون التربية، مرجع سابق، ص ٥٦.
(١٥) المغني، عبد الله سليمان، سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل، مرجع سابق، ص ١٣٨
(١٦) أرشيف وزارة التربية بدولة الكويت: قسم شؤون التربية، مرجع سابق، ص ٥٦
(١٧) القاسمي، خالد محمد، ملامح من تاريخ التعليم في الشارقة، مرجع سابق، ص ١٤٥
(١٨) الشيخ، عارف، تاريخ التعليم في الشارقة ١٩٠٠-١٩٧٢م، مرجع سابق، ص ١٤٧
(١٩) غنيم، أحمد سعيد دور الشيخ زايد في تطوير قطاع الصحة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة ٢٠١٨، ص ١٥٨
(٢٠) الكندي، أسماء يوسف، لمحات عن تاريخ الرعاية الصحية والطبية في إمارة الشارقة ١٩٠٠-١٩٧١م، هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف، الشارقة. ٢٠١٩ ص٧٨
(٢١) الكندي، أسماء يوسف، لمحات عن تاريخ الرعاية الصحية والطبية في إمارة الشارقة ١٩٠٠-١٩٧١م، مرجع سابق ص ٧٩
(٢٢) غنيم، أحمد سعيد، دور الشيخ زايد في تطوير قطاع الصحة، مرجع سابق، ص١٢٣
(٢٣) المندوس، فيصل محمد، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٩-١٩٧١، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة ٢٠٠٩، ص ٨٩
(٢٤) المندوس، فيصل محمد، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٩-١٩٧١، مرجع سابق، ص ٨٩
(٢٥) الكندي، أسماء يوسف، لمحات عن تاريخ الرعاية الصحية والطبية في إمارة الشارقة ١٩٠٠-١٩٧١م، مرجع سابق ص ٨١
(٢٦) غنيم، أحمد سعيد، دور الشيخ زايد في تطوير قطاع الصحة، مرجع سابق، ص٩٧
(٢٧) الكندي، أسماء يوسف، لمحات عن تاريخ الرعاية الصحية والطبية في إمارة الشارقة ١٩٠٠-١٩٧١م، مرجع سابق، ص ٥٦
(٢٨) غنيم، أحمد سعيد، دور الشيخ زايد في تطوير قطاع الصحة، مرجع سابق، ص٢٣
(٢٩) الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (١٨٦٢-١٩٦٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي. ٢٠٠٠م، ص ٧٧

(٣٠) عبيد راشد العقروبي، تاريخ تطور التعليم في امارات ساحل عمان ١٩٥٠ – ١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٩٤، ص ٥٨

(٣١) غنيم، أحمد سعيد، دور الشيخ زايد في تطوير قطاع الصحة، مرجع سابق، ص ٢٤

(٣٢) المندوس، فيصل محمد، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٩–١٩٧١، مرجع سابق، ص ٩٦

(٣٣) غنيم، أحمد سعيد، دور الشيخ زايد في تطوير قطاع الصحة، مرجع سابق، ص ٢٦

(٣٤) القاسمي، خالد محمد، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٦٩

(٣٥) النقبي، محمد عبدالله، موسوعة الإمارات الميسرة – الجزء الأول، مرجع سابق، ص ١٢٦

(٣٦) المندوس، فيصل محمد (٢٠٠٩)، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٩–١٩٧١، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ص ٦٣

(٣٧) عبيد راشد العقروبي، تاريخ تطور التعليم في امارات ساحل عمان ١٩٥٠ – ١٩٧١، مرجع سابق، ص ٦٩

(٣٨) القاسمي، خالد محمد، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ٧٢

(٣٩) المندوس، فيصل محمد، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٩–١٩٧١، مرجع سابق، ص ٦٤

(٤٠) العلاقات بين الإمارات والكويت، إصدارات مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، دولة الإمارات، دبي. ٢٠٠٥م، ص ٥٧

(٤١) عبيد راشد العقروبي، تاريخ تطور التعليم في امارات ساحل عمان ١٩٥٠ – ١٩٧١، مرجع سابق، ص ٧٦

(٤٢) غنيم، أحمد سعيد، دور الشيخ زايد في تطوير قطاع الصحة، مرجع سابق، ص٩٨

(٤٣) العلاقات بين الإمارات والكويت، إصدارات مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، مرجع سابق، ص ٣٦

(٤٤) الحبروش، فاطمة الحاج عبد الله، التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالحة، مرجع سابق، ص ٢٣

(٤٥) غنيم، أحمد سعيد، دور الشيخ زايد في تطوير قطاع الصحة، مرجع سابق، ص١٤٧

(٤٦) العلاقات بين الإمارات والكويت، إصدارات مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، مرجع سابق، ص ١٢٣

(٤٧) البدور، بلال، الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية بين الإمارات والكويت، مرجع سابق، ص ١٢٤

(٤٨) البدور، بلال، الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية بين الإمارات والكويت، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، دبي، ٢٠١٤م، ص ٥٨

(٤٩) العلاقات بين الإمارات والكويت، إصدارات مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، مرجع سابق، ص ٦٩

(٥٠) الحبروش، فاطمة الحاج عبد الله، التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالحة، مرجع سابق، ص ٣٦

(٥١) العلاقات بين الإمارات والكويت، إصدارات مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، مرجع سابق، ص ٩٨

(٥٢) النقبي، محمد عبدالله، موسوعة الإمارات الميسرة – الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٩٦

(٥٣) الفارس، محمد، تاريخ الإمارات، مركز الخليج للدراسات والبحوث، الشارقة. ٢٠٠٦م، ص ٤٩

(٥٤) العلاقات بين الإمارات والكويت، إصدارات مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، مرجع سابق، ص ٦٤

(٥٥) عبيد راشد العقروبي، تاريخ تطور التعليم في امارات ساحل عمان ١٩٥٠ – ١٩٧١، مرجع سابق، ص ٩١

(٥٦) عبيد راشد العقروبي، تاريخ تطور التعليم في امارات ساحل عمان ١٩٥٠ – ١٩٧١، مرجع سابق، ص ١٢٣

(٥٧) أرشيف وزارة التربية بدولة الكويت: قسم شؤون التربية، مرجع سابق، ص ١٥٩

قائمة المراجع

أولاً: المراجع:

إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني (١٩٨٨م)، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، ط١، دار المريخ، الرياض.

البدور، بلال (٢٠١٤م)، الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية بين الإمارات والكويت، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، دبي.

البدور، بلال، الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية بين الإمارات والكويت، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، دبي، ٢٠١٤م

الحبروش، فاطمة الحاج عبد الله (٢٠٠٨م)، التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالحة، مؤسسة التعاون للنشر، دبي.

الحربي، محمد حسن (٢٠٠٨م)، تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة، اتحاد الكتاب والأدباء بدولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة.

الشيخ، عارف (٢٠١٦)، تاريخ التعليم في الشارقة ١٩٠٠-١٩٧٢م، منشورات القاسمي، الشارقة.

العاصي، محمد مطر، مسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية دبي : مطابع البيان التجارية. سنة النشر : ١٩٩٣

العمري، أحمد (١٩٨٨م)، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبوظبي.

العمري، أحمد، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبوظبي، ١٩٨٨م

غنيم، أحمد سعيد (٢٠١٨)، دور الشيخ زايد في تطوير قطاع الصحة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (١٨٦٢-

١٩٦٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي. ٢٠٠٠م

قاسم، جمال زكريا (١٩٩٦م)، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة.

القاسمي، خالد محمد (١٩٩٩م)، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

القاسمي، خالد محمد (٢٠١٧)، ملامح من تاريخ التعليم في الشارقة، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية.

الكندي، أسماء يوسف (٢٠١٩)، لمحات عن تاريخ الرعاية الصحية والطبية في إمارة الشارقة ١٩٠٠-١٩٧١م، هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف، الشارقة.

المغني، عبد الله سليمان (٢٠٠٩م)، سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة.

المندوس، فيصل محمد (٢٠٠٩)، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٩-١٩٧١، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة.

النقبي، محمد عبدالله (٢٠١٢م)، موسوعة الإمارات الميسرة – الجزء الأول، دار الضياء للنشر، أبوظبي.

ثانياً: رسائل ماجستير:

حسين علي فليح، موقف بريطانيا تجاه التعليم في إمارات الساحل، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٦م.

عبيد راشد العقروبي، تاريخ تطور التعليم في امارات ساحل عمان ١٩٥٠ – ١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٩٤

ثالثاً: التقارير:

أرشيف وزارة التربية بدولة الكويت: قسم شؤون التربية، تقرير عن تطور التعليم في الساحل، لعام ٧٠/٧١

العلاقات بين الإمارات والكويت، إصدارات مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، دولة الإمارات، دبي. ٢٠٠٥م